

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة المراعي
المنعقد بتاريخ 1434/11/03هـ الموافق 2013/09/09م

- 1) بناءً على دعوة مجلس إدارة شركة المراعي ("الشركة")، انعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة ("الاجتماع الجمعية") في تمام الساعة السابعة مساء يوم الإثنين 1434/11/03هـ الموافق 2013/09/09م بفندق هوليداي إن الإزداهر، قاعة اللؤلؤة، بمدينة الرياض، بحضور كل من:
 - أعضاء مجلس إدارة الشركة.
 - مساهمو الشركة الموضحة أسمائهم في تقرير الحضور (مرفق صورة من التقرير).
 - مندوب وزارة التجارة والصناعة: الأستاذ عبدالله بدوي عسيري.
 - مندوب إدارة حوكمة الشركات - هيئة السوق المالية: الأستاذ غسان محمد كشميري.
- 2) رأس اجتماع الجمعية الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالعزيز المهنا، العضو المنتدب للشركة، بتفويض من رئيس مجلس الإدارة بموجب المادة 38 من النظام الأساسي للشركة (الرئيس الجمعية)، ولقد استهل رئيس الجمعية اجتماع الجمعية مرحباً بالحاضرين.
 - ومن ثم أعلن اكتمال النصاب المطلوب لصحة انعقاد اجتماع الجمعية، حيث بلغت نسبة الحضور أصالة ووكالة والتصويت الإلكتروني 78.3% من إجمالي أسهم الشركة (مرفق صورة من ملخص إجمالي الحضور والتصويت عن طريق الانترنت والجمعية العامة غير العادية).
 - واقترح ترشيح كل من سكرتير الجمعية وجامعي الأصوات، حيث وافقت الجمعية بالإجماع على تعيين الدكتور عبد الرحمن بن سليمان الطريقي سكرتيراً للجمعية، وكل من خالد بن محمد الناصر ومحمد بن إبراهيم الهران جامعي أصوات.



(3) بعد ذلك استعرض رئيس الجمعية بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية على النحو التالي:

1- الموافقة على زيادة رأس مال الشركة من (4,000) مليون ريال إلى (6,000) مليون ريال، بزيادة قدرها (2,000) مليون ريال ونسبة 50%، وذلك بإصدار (200) مليون سهم بقيمة (2,000) مليون ريال، ليصبح عدد أسهم الشركة (600) مليون سهم مقابل (400) مليون سهم حالياً، عن طريق منح سهم مجاني لكل (2) سهمين قائمين يملكها المساهمون المقيدون بسجل المساهمين بنهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة غير العادية، وأن يتم تحديد قيمة الزيادة في رأس المال من بند "الأرباح المبقاة" كما في 2013/03/31م، وذلك بمنح عدد الأسهم الصحيح لكل مستحق، وتجميع كسور الأسهم في محفظة واحدة لجميع حملة الأسهم وبيعها في السوق.

2- الموافقة على تعديل المادة (6) من النظام الأساسي للشركة لتصبح: "حدد رأس مال الشركة بمبلغ (6,000) مليون ريال سعودي مقسم إلى (600) مليون سهم بقيمة اسمية قدرها (10) ريالاً للسهم الواحد."

3- الموافقة على إصدار صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في جزء أو عدة أجزاء من خلال إصدار واحد أو سلسلة من الإصدارات من وقت لآخر في الأوقات وبالمبالغ والشروط التي يقررها مجلس الإدارة دون الحاجة للرجوع إلى الجمعية العامة للمساهمين بهذا الخصوص، وبشرط ألا تزيد قيمة الصكوك على قيمة رأس مال الشركة.

4- تفويض مجلس إدارة الشركة لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإصدار تلك الصكوك والحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة، وتفويض مجلس الإدارة بتفويض أي من أو كل الصلاحيات المنوطة له حسب القرار أعلاه لأي شخص أو أشخاص آخرين وإعطائهم حق تفويض الغير.

5- المصادقة والموافقة على كافة الأعمال والتصرفات والإتفاقيات (بما في ذلك أية مستندات أو إشعارات أو شهادات) التي أجراها مجلس إدارة الشركة أو أي شخص مصرح له من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعديل وإعادة صياغة اتفاقية تمويل المراجعة المؤرخة في 10 أغسطس 2009م ("اتفاقية تمويل المراجعة") بين شركة الاتصالات المتتقة السعودية (الزين السعودية")

كمشتركي، والبنك السعودي الفرنسي كوكيل استثمار، فيما يتعلق بأسهم الشركة في زين السعودية والتي تتضمن ما يلي:

- (أ) اتفاقية تأكيد بين عدة أطراف من بينها الشركة والبنك السعودي الفرنسي كوكيل ضمان، بموجبها ومن ضمن أشياء أخرى، تؤكد الشركة أن رهن الأسهم التي تمتلكها الشركة في زين السعودية سوف يستمر بكامل النفاذ.
- (ب) خطاب جانبي متعلق باتفاقية قرض الشريك بين الشركة و زين السعودية، بموجبه تؤكد الشركة أن المبلغ المستحق للشركة بموجب اتفاقية قرض الشريك سوف يستمر كدين ثانوي المرتبة.
- (ج) وثيقة الديون ثانوية المرتبة بين عدة أطراف من بينها الشركة والبنك السعودي الفرنسي كوكيل ضمان، بموجبها ومن ضمن أشياء أخرى تمد الشركة ثانوية مرتبة الدين الخاص بقرض الشريك للتسهيلات المتاحة بموجب اتفاقية تمويل المراجعة.
- إضافة إلى تخويل مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي الصلاحية الكاملة للتقرير أو إبرام أية إتفاقيات أو مستندات مطلوب إبرامها من قبل الشركة بصفتها شريك في زين السعودية، وفقاً لتقرير مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي المطلق في ذلك، بموجب اتفاقية تمويل المراجعة والتصرفات والإتفاقيات المذكورة في الفقرات الفرعية (أ، ب، ج) أعلاه، كما يجوز لمجلس الإدارة تفويض كل أو أي من صلاحياته المشار إليها أعلاه لأي من أعضائه أو من الغير.
- 4) عقب ذلك اتبحت الفرصة للأستاذ عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي الرئيس التنفيذي للشركة لتقديم إيضاحات حول جدول أعمال اجتماع الجمعية، حيث أشار إلى تقرير فحص مراقب حسابات الشركة الخاص بزيادة رأس مال الشركة، واستعرض قائمة المركز المالي الأولية الموحدة كما في 31 مارس 2013م.

- 5) بعد ذلك تم فتح باب الأسئلة و المناقشة للمساهمين حول ما جاء في جدول أعمال اجتماع الجمعية، وتوجه المساهم فواز حمد فواز الفواز بسؤالين: ذكر في السؤال الأول أنه لاحظ خلال الأربيع سنوات الأخيرة أن

أحمد

الأرباح تقل بينما القروض في زيادة، كما أن زيادة القروض تؤدي إلى زيادة المخاطر، إلا إذا كانت القروض لأشياء محددة؟، أما في سؤاله الثاني فيستفسر عن الاستثمارات الدولية للشركة؟

ولقد أجاب الرئيس التنفيذي أنه بالنسبة للسؤال الأول فإن الشركة كانت حتى عام 2000م شركة منتجات ألبان فقط، ثم بعد ذلك توسعت أعمال الشركة لتصبح شركة أغذية متكاملة تشمل منتجاتها الألبان والعصائر والدواجن والمخبوزات وحليب الأطفال، وبالتالي فإن الأرباح بالنسبة للمبيعات لم تعد مؤشراً مناسباً للقياس، كما أن هناك ارتفاعاً في التكاليف ومدخلات الإنتاج له تأثير على نمو الأرباح، وأن استمرار توسع الشركة ودخولها في قطاعات جديدة قد تم دون تكلفة المساهمين أي مبالغ مالية.

أما بالنسبة للسؤال الثاني المتعلق بالاستثمارات الدولية للشركة فأجاب الرئيس التنفيذي للشركة أن الاستثمارات الدولية للشركة تتكون من شقين: الشق الأول خاص بالشركة العالمية للألبان والمصائر (IDJ - International Dairy and Juice) وهي شراكة مع شركة بيبسيكو ولها شركات موجودة في مصر والأردن، ولم تساهم هذه الشركات بأية أرباح حتى الآن، كما أنه من غير المتوقع أن تساهم هذه الشركات بأرباح في هذه السنة أو السنة القادمة، والهدف الحالي هو ضمان جودة الإنتاج في هذه الشركات والتوسع في دول وأسواق جديدة.

أم الشق الثاني بالنسبة للاستثمارات الدولية للشركة فهي شركات زراعية موجودة في الأرجنتين وأوكرانيا وبعض الدول الأخرى ومنها السودان، بغرض الاستثمار في زراعة الأعلاف واستيراد كل ما تحتاجه الشركة من أعلاف، حتى تغطي الشركة الهاجس الحالي للمياه، وبهذا يتضح أن الشركات الزراعية لا تهدف لتحقيق أرباح ولكن لضمان جودة العمل واستمرارية الإنتاج.

6) بعد ذلك طلب رئيس الجمعية من المساهمين التفضل بالتصويت على بنود جدول أعمال الجمعية، وبعد جمع الأصوات وفرزها، جاءت نتيجة التصويت وقرارات الجمعية على النحو التالي:

(مرفق صورة من محضر فرز الأصوات)

القرار رقم (1)

قررت الجمعية الموافقة بنسبة 99.99% على زيادة رأس مال الشركة من (4,000) مليون ريال إلى

(6,000) مليون ريال، بزيادة قدرها (2,000) مليون ريال وبنسبة 50%، وذلك بإصدار (200) مليون سهم بقيمة (2,000) مليون ريال، ليصبح عدد أسهم الشركة (600) مليون سهم مقابل (400) مليون سهم حالياً، عن طريق منح سهم مجاني لكل (2) سهمين قائمين يملكها المساهمون المقيدون بسجل المساهمين بنهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة غير العادية، وأن يتم تسديد قيمة الزيادة في رأس المال من بند "الأرباح المبقاة" كما في 2013/03/31م، وذلك بمنح عدد الأسهم الصحيح لكل مستحق، وتجميع كسور الأسهم في محفظة واحدة لجميع حملة الأسهم وبيعها في السوق.

القرار رقم (2)

قررت الجمعية الموافقة بنسبة 99.99% على تعديل المادة (6) من النظام الأساسي للشركة لتصبح: "حدد رأس مال الشركة بمبلغ (6,000) مليون ريال سعودي مقسم إلى (600) مليون سهم بقيمة اسمية قدرها (10) ريالاً للسهم الواحد."

القرار رقم (3)

قررت الجمعية الموافقة بنسبة 99.95% على إصدار صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في جزء أو عدة أجزاء من خلال إصدار واحد أو سلسلة من الإصدارات من وقت لآخر في الأوقات وبالمبالغ والشروط التي يقررها مجلس الإدارة دون الحاجة للرجوع إلى الجمعية العامة للمساهمين بهذا الخصوص، وبشرط ألا تزيد قيمة الصكوك على قيمة رأس مال الشركة.

القرار رقم (4)

قررت الجمعية الموافقة بنسبة 99.91% على تفويض مجلس إدارة الشركة لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإصدار تلك الصكوك والحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة، وتفويض مجلس الإدارة بتفويض أي من أو كل الصلاحيات الممنوحة له حسب القرار لأي شخص أو أشخاص

أ. م. م. م.

آخرين وإعطائهم حق تفويض الغير.

الفصل رقم (5)

قررت الجمعية الموافقة بنسبة 99.90% على المصادقة والموافقة على كافة الأفعال والتصرفات والإتفاقيات (بما في ذلك أية مستندات أو إشعارات أو شهادات) التي أجازها مجلس إدارة الشركة أو أي شخص مصرح له من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعديل وإعادة صياغة اتفاقية تمويل المرابحة المؤرخة في 10 أغسطس 2009م ("اتفاقية تمويل المرابحة") بين شركة الاتصالات المتقلة السعودية ("زين السعودية") كمشترى، والبنك السعودي الفرنسي كوكيل استثمار، فيما يتعلق بأسهم الشركة في زين السعودية والتي تتضمن ما يلي:

أ) اتفاقية تأكيد بين عدة أطراف من بينها الشركة والبنك السعودي الفرنسي كوكيل ضمان، بموجبها ومن ضمن أشياء أخرى، تؤكد الشركة أن رهن الأسهم التي تمتلكها الشركة في زين السعودية سوف يستمر بكامل النفاذ.

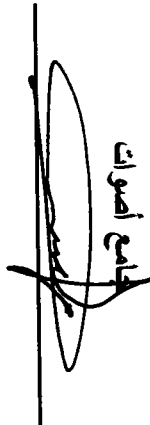
ب) خطاب جانبي متعلق باتفاقية قرض الشريك بين الشركة وزين السعودية، بموجبه تؤكد الشركة أن المبلغ المستحق للشركة بموجب اتفاقية قرض الشريك سوف يستمر كدين ثانوي المرتبة.

ج) وثيقة الديون ثانوية المرتبة بين عدة أطراف من بينها الشركة والبنك السعودي الفرنسي كوكيل ضمان، بموجبها ومن ضمن أشياء أخرى تمد الشركة ثانوية مرتبة الدين الخاص بقرض الشريك للتسهيلات المتاحة بموجب اتفاقية تمويل المرابحة.

إضافة إلى تحويل مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي الصلاحية الكاملة للتقرير أو إبرام أية إتفاقيات أو مستندات مطلوب إبرامها من قبل الشركة بصفتها شريك في زين السعودية، وفقاً لتقرير مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي المطلق في ذلك، بموجب اتفاقية تمويل المرابحة والتصرفات والإتفاقيات المذكورة في الفقرات الفرعية (أ، ب، ج) أعلاه، كما يجوز لمجلس الإدارة تفويض كل أو أي من صلاحياته المشمل إليها أعلاه لأي من أعضائه أو من الغير.

وفي ختام الاجتماع توجه رئيس الجمعية بالشكر للعاملين بالشركة وإدارة الشركة على ما حققه من نجاح، وسأل الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير وأن يشهد المستقبل القريب نجاحات ونتائج مباشرة للشركة، وبالله التوفيق.

جامع أصوات



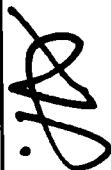
محمد بن ابراهيم الهراي

جامع أصوات



خالد بن محمد الناصر

سكرتير الجمعية



عبدالرحمن سليمان الطريقي

رئيس الجمعية



عبدالرحمن بن عبدالعزيز المهنا